تطوّر زراعة القطن فى إقليم سوريا

وأثره فى اقتصادياتها

للمهندس الزراعى إبراهيم بولس إبراهيم

رئيس بعثة خبراء القطن لسوريا

زراعة القطن ليست حديثة بسوريا :

إن الموطن الأصلى للقطن هو الهند ، ويرجع تاريخ القطن فى الهند إلى ما قبل الميلاد بآلاف السنين . ومن المرجح أن تكون بذور القطن قد انتقلت إلى سوريا قبيل الميلاد بواسطة القوافل البرية التجارية التى كانت تتردد بين الهند وهذه البلاد ، ولكن ما كانت تعانيه بلاد غرب آسيا من نير الاستعمار الرومانى وحاجة المستعمر إلى زراعة المحاصيل الزراعية ووفرة الصوف فى إقليم سوريا كان من العوامل التى عاقت انتشار زراعة القطن فى سوريا وما جاورها من بلاد غرب آسيا .

إن زراعة القطن فى سوريا لم تنتشر إلا عن طريق العرب ، لأن العرب وإن كانوا لم يتوسعوا فى زراعته ببلادهم إلا أنهم عملوا على نشر زراعته فى مختلف بقاع العالم ، فنشروها فى سوريا عقب الفتح الإسلامى لهذه البلاد ، كما أدخلوها إلى جزيرة صقلية فى القرن التاسع الميلادى ، وإلى أسبانيا فى أوائل القرن العاشر . ويذكر (وات) وهو عالم إنجليزى فى بحثه عن مصدر كلمة (Cotton) بالإنجليزية ومرادفاتها فى اللغات الأفرنجية أنها مأخوذة من كلمة « قطن » العربية .

كما يذكر مؤرخو العرب انتشار صناعة غزل القطن بمناطق سوريا ، ولا سيما فى مناطق غرب حلب وعلى ضفاف الخابور ، كما ذكروا انتشار صناعة غزل القطن ونسجه فى كثير من المدن العربية بتلك العهود . فقد ذكر مؤلف كتاب المسالك والممالك سنة ٣٠٣ هـ (٩٥١ ميلادية) ، و « رأس العين[1] على مستوى أرضها الغالب فيها القطن ، ويخرج منها زيادة على ثلثمائة عين كلها صافية » .

ومنها قول ابن حوقل البغدادى الذى تجول فى سوريا سنة ٣٣١ هـ (٩٤٢ ميلادية) ، « ونهر الخابور عليه مدائن كبيرة قد سكنها ووصفها كمدينة عرابان ، وهى مدينة لطيفة كثيرة الأقطان ونبات القطن يحمل منها إلى الشام وغيرها » .

وحكى ابن فاطمة فى كتابه (الجغرافية) المؤلف سنة ١٣٣٥ م . أن مدينة إعزاز (فى محافظة حلب) كانت مشهورة فى زمنه بزراعة القطن الذى يرسل إلى سبتة الأندلس كما ذكر ياقوت الحموى الذى كانت رحلاته بين أعوام ١١٧٩ و ١٢٢٩ م فى صدر معجمه المعروف « أن الله خص حلب بالبركة ، وفضلها على جميع البلاد ، وأنه يزرع فى أرضها القطن والسمسم والدخان عدياً ، ومع ذلك يجىء غضاً رويا يفوق ما يسقى بالمياه » .

وهكذا فإن زراعة القطن لم تكن مزدهرة بسوريا فحسب ، بل إن صناعة غزله ونسجه قد ازدهرت فى البلاد أيضا .

ولكن لما غزا المغول هذه المناطق وما صحب غزوهم من اضطرابات وقلاقل كان ذلك عاملا فى اضمحلال زراعة القطن بالبلاد ، غير أن زراعته ظلت مركزة فى نطاق ضيق ببعض مناطق غرب حلب . وقد جاء ذكر

---

(١) رأس العين : هى بلدة فى محافظة الجزيرة بإقليم سوريا .

الصنف الذى كان يزرع من القطن فى سوريا عرضاً فى كتاب « النباتات المصرية » للأستاذ بروسبرى البينى (Prospsri Alpini) وكان أستاذ علم النبات بجامعة بادوا بإيطاليا ، فذكر حين زيارته لمصر (١٥٨٠—١٥٨٣م) « إن القطن الموجود بمصر قطن شجرى معمر (G. Arboreum) وهو قليل المحصول ، ويزرع بقلة ، أما القطن العشبى ، (G. Herbareum) الذى يزرع فى سورية وقبرص فلا ينمو فى مصر » .

وقد ذكر الرحالة الدكتور رسل الذى قام برحلة فى الشرق الأوسط عام ١٧٥٤ فى كتابه « أن القطن يزرع فى بعض حدائق حلب للزينة ، كما يزرع كمحصول فى مناطق غرب حلب »

هذا وقد بدأت زراعة القطن تتسع منذ عام ١٩٢٤ وخاصة بعد أن نجحت زراعة نوع القطن المسمى « لونستار الأميركى » الذى استوردت بذوره من ولاية تكساس ، فإنه بينما كانت مساحة القطن فى سوريا عام ١٩٢٣ لا تزيد عن ٨٠٠ هكتار نجدها عام ١٩٢٤ بلغت ٣٥٦٦٠ هكتارا ، وهكذا ظلت تطرد زيادتها حتى بلغت المساحة المزروعة قطنا عام ١٩٣٩ قبل الحرب العالمية الأخيرة ٣٦٧٨٠ هكتارا ، فلما جاءت الحرب العالمية الاخيرة تأثرت زراعة القطن بدرجة محسوسة لصعوبة استيراد البذور وصعوبة تصدير المحصول ، وظل الحال كذلك حتى بدأت النهضة القطنية الأخيرة .

وفيما يلى جدول ببيان تطور مساحة القطن ومحصوله فى سوريه منذ عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٩ :

الجـــدول

السنة	المساحة بالهكتار	المحصول بالطن (قطن محلوج)
١٩٣٧	٣٠٤٩١	٥٠٠٤
١٩٣٨	٣٢٨٦٢	٧١٧٨
١٩٣٩	٣٦٧٨٠	٥٦٧٦
١٩٤٠	٣١٥٨٠	٣٤٤٦
١٩٤١	١٨٩٦٨	٢٧٢٧
١٩٤٢	١٣٣٢٠	٤٢٨٩
١٩٤٣	١٥٢٤٠	٣٠٨٧
١٩٤٤	١٦٦٩٥	٣٠٠٨
١٩٤٥	١٧٥٢٥	٤٣٤٢
١٩٤٦	١٩٨٣٧	٤٧٨٤
١٩٤٧	١٩٣٣٥	٥٤٤٤
١٩٤٨	٣٣٩٩٨	٩١١٠
١٩٤٩	٢٥٢٩٥	١٣٣٢٣

النهضة القطنية الحديثة :

قديما كانت الحرب الأهلية الأميركية سببا فى انتشار وتوسع زراعة القطن فى كثير من الدول خارج أميركا ، وكذلك كانت الحرب الكورية الأخيرة وما صاحبها من ارتفاع غير عادى فى أسعار القطن عاملا على انتشار وتوسيع زراعة القطن فى بعض دول الشرق الأوسط وفى مقدمتها سورية .

فى عام ١٩٤٩ ارتفعت أسعار القطن ارتفاعا كبيرا بسبب حرب كوريا كما ذكرنا ، وكان لوفرة أرباح المزارعين فى تلك السنة أثره

وفيما يلى بيان تطور مساحة ومحصول القطن فى سورية فى الثمانى سنوات الأخيرة :

السنة	المساحة بالهكتار	المحصول بالطن قطن محلوج
١٩٤٩	٢٥٢٩٦	١٣٢٢٣
١٩٥٠	٧٧٩٦١	٣٥٤٩٥
١٩٥١	٢١٧٠٠٠	٤٨٠٠٠
١٩٥٢	١٨٥٠٠٠	٤٥٠٠٠
١٩٥٣	١٣٥٢٦١	٤٧٢٣١
١٩٥٤	١٨٧٢٨٧	٧٩٧٦٣
١٩٥٥	٢٤٢٩٧٢	٨٦٩٥٠
١٩٥٦	٢٧٢٢٤١	٩٢٨١٣
١٩٥٧	٢٥٨٢٨٤	١٠٧٢٧٢

والواقع أن هذا التطور السريع فى إنتاج القطن بسورية خلال هذه النهضة القطنية الأخيرة يدعو حقا إلى الدهشة ، فقد تضاعف محصول القطن نحو ثمانى مرات خلال السنوات الثمانى الماضية ، وهذا التطور السريع ليس له نظير فى أى دولة من الدول المنتجة للقطن ، وخاصة أن التقدم فى إنتاج كمية القطن كان مصحوبا بارتفاع فى مستواه ، ويرجع ذلك إلى السياسة القطنية الحكيمة التى اتبعتها الحكومة السورية وللمجهود الفردى الجبار الذى يقوم به المزارع والحلاج والمصدّر كل فى ميدانه ، وكان له أطيب الأثر فى هذه النهضة القطنية ، وفى حسن سمعة القطن السورى بالأسواق الخارجية . وليس أدل على ذلك من أن سوريا كانت حتى الآن الدولة الوحيدة من دول الشرق الأوسط التى لا يتخلف لديها فائض من محصول قطنها فى أى موسم ويحتفظ به للموسم التالى .

أثر النهضة القطنية فى الاقتصاد السورى :

بالرجوع إلى أرقام الصادرات السورية خلال السنوات الخمس الأخيرة من ١٩٥٢ لغاية ١٩٥٦ اتضح أنها تبلغ ٣١٠ آلاف من الأطنان المحلوجة صدرت إلى مختلف بقاع أوربا وآسيا ولقيت من النساجين والغزالين كل إقبال وتقدير ، وقيمتها تزيد عن ٨٥٠ مليون ليرة سورية عدا ما استهلك فى مغازل البلاد المحلية ، ويقدر بنحو ٤٥ ألف طن أثمانها نحو ١٠٠ مليون ليرة سورية .

كما أنه يجب أن تحسب قيمة البزور المستهلكة فى صناعة الزيوت السورية والمصدّرة للخارج ، وتقدر كمياتها بمليون طن تقريبا ، وأثمانها نيفا و ٢٥٠ مليون ليرة .

فإذا ما قسمنا هذه الأثمان البالغة ١٢٠٠ مليون ليرة سورية على عدد السنين الخمس ، وعدد السكان فى سوريا وهم أربعة ملايين نسمة ، وجدنا أن نصيب الفرد السورى فى السنة الواحدة من ربح إنتاج القطن السورى هو ٦٠ ليرة ، وهذا لعمرى رقم يعدّ شيئا مذكورا فى حقل الدخل القومى ، وركنا هاما بين أركان الاقتصاد السورى ، وسببا مباشرا من أسباب نهضة سورية الحديثة ، وهو الدعامة الكبرى للنقد السورى والمورد المهم بين موارد العملة الصعبة ، والعامل الأساسى فى تقويم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية السورية .

أما نسبة قيمة القطن الذى صدّر فى عام ١٩٥١ إلى مجموع قيمة صادرات سورية فلم تكن أكثر من ٦٥ مليون ليرة سورية من أصل بلغ ٢٤٥ مليون ليرة سورية أى بنسبة ٢٧٪ أما فى عام ١٩٥٥ فكانت قيمة القطن الخام المصدر ٢٣٤ مليون ليرة سورية من أصل بلغ ٤٧٣٫٥ مليون ليرة سورية مجموع قيمة صادرات عام ١٩٥٥ أى بنسبة ٥٠٪ أى أنها تضاعفت فى مدى ست سنوات .

ولعل أثر القطن وبزوره وأليافه كانت أعظم على الصناعة والتجارة منها على الزراعة ، ويكفى أن نذكر أن هنالك نحو ٥٠٠٠ عامل يعملون فى محالج القطن وأكثر منهم فى معامل الزيوت النباتية والصابون ، والمادة الأولية لجميع هذه المعامل هى القطن الخام وبزوره وأليافه، وأن ما يقرب من ٢٠٠٠ مضخة تباع سنويا للاستغلال الزراعى وري الأراضى ، يضاف إليها ما يتراوح بين ٥٠٠ و٨٠٠ جرار تباع سنويا أيضا فى أسواق سورية، فإذا قدّرنا ما تحتاج إليه هذه المعامل والآلات من قطع الغيار والوقود أدركنا أهمية القطن بالنسبة للمزارع والتاجر والصانع على السواء .

وهذه الأرقام التقريبية تدل دلالة أكيدة على أثر القطن فى الدخل القومى السورى ، وفى رفع مستوى الفلاح ومعيشة الفرد فى سوريا . والقطن هو الذى حل فى سوريا محل البترول والاصطياف والسياحة والإشتاء ، وهو الذى ردّ كيد كل من أراد الإيقاع بالاقتصاد السورى فى السنوات الأخيرة .

مستقبل زراعة القطن فى سورية :

إن الجو فى سورية يلائم زراعة القطن ملاءمة تامة ، لذلك يتوقف مدى توسع زراعة القطن فى سورية على ثلاثة عوامل رئيسية هى :

١ — توافر الأراضى الزراعية الصالحة لزراعة القطن .

٢ — « مورد الماء اللازم للرى .

٣ — « اليد العاملة .

وفيما يلى دراسة كل عامل من هذه العوامل :

أولا : توافر الأراضى الصالحة لزراعة القطن :

تبلغ مساحة الأراضى فى سورية ١٨,٢٥ مليون هكتار ، تتراوح فى ارتفاعها بين مستوى سطح البحر وارتفاع يبلغ نحو ٨٠٠٠ قدم فوق

سطح البحر منها نحو ٦,٥ ملايين هكتار أراض زراعية أو قابلة للزراعة ، والباقى مراع وأحراج ومتنوعات حسب البيان التالى :

أراض غير قابلة للزراعة :

مراع	حراج	متنوعة	المجموع
٦,٣٩٠,٩١٩	٤٤٨,٨٤٤	٤,٨٤٥,٢١٣	١١,٦٨٤,٩٧٦

أراض قابلة للزراعة :

مستثمرة	غير مستثمرة	المجموع	المجموع العام
٣,٢٢٧,٠٦٢	٣,٣٦٤,٤٣٢	٦,٥٩١,٤٩٤	١٨,٣٧٦,٤٧٠

أى أن الأراضى القابلة للزراعة فى إقليم سوريا توازى ٣٦٪ من مجموع الأراضى هناك ، وهى تزيد عن مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى إقليم مصر ، ونسبة عدد السكان إلى الأراضى التى تزرع فعلا فى سورية أفضل من مثيلتها فى الأقطار الأخرى بالشرقين الأدنى والأوسط ، فنصيب الشخص الواحد فى سورية هكتار واحد من الأراضى المزروعة أى بزيادة ١٠٪ عما يصيب الشخص الواحد فى تركيا وإيران ، وربما يبلغ ضعف النسبة السائدة فى اليونان والعراق ، ونحو عشرة أضعاف بالنسبة السائدة فى مصر ، على أن الأراضى القابلة للزراعة فى سورية غير مستثمر منها إلا نحو ٣ ملايين ونصف مليون هكتار أى ما يوازى ٥٠٪ فقط من الأراضى القابلة للزراعة ، والباقى بكر جيدة فى انتظار استغلالها . أما المساحة المزروعة قطنا فلم تتجاوز حتى الآن ٣٠٠ ألف هكتار، وما زال فى سورية كثير من الأراضى الصالحة للزراعة ، ولكن قلة المياه تحد من استعمالها ، وعلى هذا فمساحة الأراضى الزراعية فى سورية لم ولن تكون عقبة فى سبيل التوسع بزراعة القطن ، ويمكن أن تصل مساحة القطن فى سوريا إلى ٦٠٠,٠٠٠ هكتار .

ثانيا : توافر مورد الماء اللازم للرى :

مورد الماء هو أهم عامل محدد للتوسع فى المساحات المزروعة ، فأراضى المناطق التى تقل أمطارها عن ٣٠٠ م سنويا تتعذر زراعة القطن البعلى بها .

والأراضى المستثمرة بسوريا كما ذكرنا هى ٣,٢٢٧,٠٦٢ هكتار ، ولكن أغلب هذه المساحة يُزرع بعلا ، والمساحة السقى لا تتجاوز ١٤٪ فقط من هذه المساحة المستثمرة ، وإليك البيان بالتفصيل :

الأراضى المستثمرة :

سقى	بعل	جملة
٤٦٩,٨٢٩	٢٧٥,٧٢٣	٣,٢٢٧,٠٦٢

ولكن الأراضى البعل التى يزيد بها معدل الأمطار عن ٣٠٠ م سنويا والتى لها القدرة على الاحتفاظ بالرطوبة تبلغ نحو ١٢٠ ألف هكتار ، لذلك كان مجال التوسع فى زراعة القطن البعل محدود فضلا عن أن الجفاف الذى يحدث بين الحين والحين كالذى وقع فى عام ١٩٥٥ يجعل الدخل القومى من زراعة قطن البعل على جانب كبير من عدم الاستقرار ، أما بالنسبة للسقى فتبلغ مساحة الأراضى المروية فى سورية نحو ٤٠٠ ألف هكتار . ومن خصائص النمو الاقتصادى السورى السريع أنه اعتمد بغالبيته على المشاريع الخاصة ، ورغم تقلب الحكومات فقد احتفظت المشاريع الخاصة بمظهرها المتألق ، وبلغت مساحة الأراضى التى روتها المشاريع الحكومية نحو ٥٠ ألف هكتار فقط من مجموع مساحة الأراضى السقى البالغة ٤٠٠ ألف هكتار كما ذكرنا .

ومساحة الأراضى السقى فى سوريا لاتتناسب مع اتساع المساحة القابلة للزراعة التى تبلغ نحو ٣,٥ مليون هكتار ، ولا مع وفرة موارد الماء ، فى سورية أنهار عديدة بمجموع أطوالها ١٨٠٢ كيلومتر وبمجموع معدل

تصرفها السنوى ٨٣٧٫٥ م٣ فى الثانية ، وهذه الأنهر موزعة توزيعا منتظما فى جميع أنحاء سورية بالأطوال الآتية :

اسم النهر	معدل تصرفه السنوى متر مكعب فى الثانية	الطول بالكيلومتر ضمن الأراضى السورية
الفرات	٧٣٫٥	٦٧٥
الخابور	٥٢	٤٦٠
العاص	٣٢	٣٦٥
البليخ	٦	١٠٥
الجغجغ	٣	١٠٠
بردى	٧	٧١
الأعوج	٢٫٥	٦٦

إن معظم هذه الأنهر مستغلة استغلالا كاملا عدا نهر الفرات والخابور ، وهذان النهران يؤلفان معا ٩٠٪ من مجموع الجريان السنوى للأنهار السورية ، فضلا عن أنهما يمران فى أجود المناطق الملائمة لزراعة القطن ، وعلى ذلك كان استغلال باقى الأنهر لا يمنع إمكانية زيادة الرى فى سورية بتوسع ، فإن كمية المياه المتوفرة قد تحدد المساحة الإضافية التى يمكن ريها بما يتراوح بين ٣٠٠ و ٦٠٠ ألف هكتار .

ونظرا إلى أن المشاريع الفردية بلغت أقصى قدرتها ، فإنه لا ينتظر تحقق زيادة سريعة فيما يقوم به الأفراد من إرواء الأراضى بواسطة المضخات سواء أكان ذلك بواسطة الأنهار أم الآبار .

إن المشاريع الحكومية المبنية على استغلال مياه الأنهر هى الوسائل الرئيسية للتوسع فى الرى مستقبلا .

ونذكر على سبيل المثال مشروع الغاب الذى بعد الانتهاء منه ستبلغ المساحة المروية فى هذه المنطقة ٦٥٠٠٠ هكتار منها ٢٢٠٠٠ هكتار تروى الآن بالمضخات أى أن الزيادة الفعلية تبلغ ٤٣ ألف هكتار .

كما نذكر على سبيل المثال أيضا أنه إذا تم مشروع سد يوسف باشا على الفرات لأمكن رى ٤٠٠ ألف هكتار من أراضى سهل الرقة ومنطقة الرصافة وأسفل وادى الفرات ، منها ١٥٠ ألف هكتار تروى الآن بالمضخات العائدة للأفراد ، لذلك يكون التوسع الفعلى من هذا المشروع وحده نحو ٢٥٠ ألف هكتار .

واتضح من الدراسة التى قام بها خبراء بعثة المصرف الدولى للإنشاء التعمير أنه إذا نفذت المشروعات الموصى بها وتمت المشروعات التى يجرى العمل على إنشائها الآن فستتوافر فى إقليم سوريا مساحة سقى إضافية تبلغ ٤٠٠,٠٠٠ هكتار حتى نهاية عام ١٩٦٠ أى ما يعادل مساحة السقى الحالية ومثل هذا الرقم حتى عام ١٩٦٥

ثالثا : وفرة اليد العاملة :

عدم وفرة اليد العاملة فى الإقليم السورى من الجمهورية العربية المتحدة كانت حتى الآن من أهم العقبات فى سبيل التوسع فى زراعة القطن ، رغم وفرة الأراضى الزراعية وإمكان العمل على توفير الماء اللازم للسقاية .

إن ٦٥٪ من سكان سوريا يعملون فى الزراعة أى نحو ٢,٤٠٠ مليون نسمة ، فإذا اعتبرنا العائلة المؤلفة من سبعة أشخاص يمكنها استثمار ثلاثة هكتارات سقى أو اثنى عشر هكتارا من البعل استثمارا اقتصاديا لاتضح أن المساحة المزروعة يلزم لها ٤,٤٠٠ مليون نسمة أى أن مجموع عدد السكان الريفيين اللازمين فى سورية ينقص نحو مليونى نسمة لاستغلال المساحة المزروعة فعلا استغلالا اقتصاديا كاملا .

وقد أمكن تعويض هذا النقص فى اليد العاملة جزئيا بالتوسع فى استخدام الآلات الميكانيكية فى زراعة القطن . وبذلك أصبح متوسط ما تستثمره العائلة الريفية المؤلفة من سبعة أشخاص هو الآن ٥,٥ هكتارات سقيا أو ٢٢ هكتارا بعلا .

لذلك فإن نقص اليد العاملة فى إقليم سورية كان حتى الآن عقبة فى سبيل التوسع فى زراعة القطن .

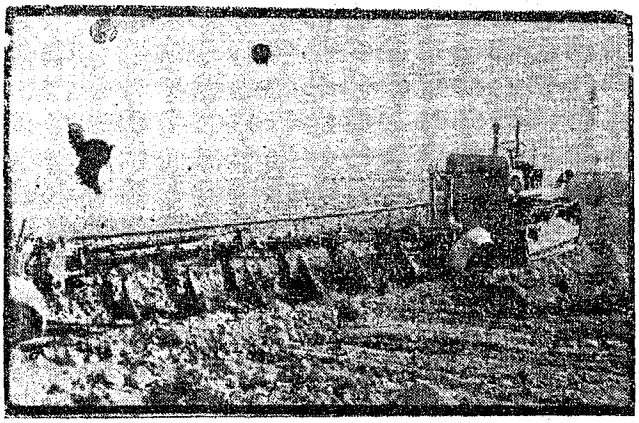

تستخدم الجرارات فى سوريا على نطاق واسع
لاتساع المساحات وقلة اليد العاملة

ويمكن التغلب على هذه العقبة بتنظيم هجرة العمال الريفيين من إقليم مصر إلى إقليم سورية لسدّ العجز فى اليد العاملة بالنسبة للمساحات المزروعة فعلا فى الوقت الحالى ، ثم لإمكان استغلال مساحات جديدة بعد توفير مورد الماء .

لهذا نتوقع فى خلال السنوات العشر القادمة أن تصل مساحة القطن فى إقليم سورية إلى ٥٠٠و٠٠٠ هكتار سقيا و ١٠٠و٠٠٠ هكتار بعلا ، كما ينتظر بتحسين وسائل الزراعة وزيادة غلة الهكتار الواحد أن يصل مجموع المحصول إلى ٢٥٠ ألف طن قطن محلوج خلال هذه الفترة .